العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

جرعة حوافز سعودية لإنقاذ موظفي القطاع الخاص

خطوة حكومية استباقية تهدف إلى ثني أصحاب الأعمال عن تسريح العمال

قطعت السعودية حبل الأزمات التي خلفها الوباء بإقرار حزمة من الحوافز المالية لفائدة موظفي القطاع الخاص في خطوة اعتبرها خبراء استباقية للتداعيات الأسوء للفايروس على استقرار الشركات الخاصة ووضعية العمالة فيها.

مكافحة متواصلة لآثار الوباء

الرياض - أقرت السعودية خطة إنقاذ لتلافي أضرار فايروس كورونا على استقرار مداخيل الموظفين بالقطاع الخاص، وذلك بالتكفل بسداد أجور جزء كبير منهم في محاولة منها لمنع الشركات من تسريحهم نظرا لتسجيلها تراجعا في أرباحها بفعل تداعيات الحجر الصحي.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية، الجمعة، إن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز أمر بصرف ما يصل إلى تسعة مليارات ريال (حوالي 2.4 مليار دولار) لدفع جزء من أجور العاملين في القطاع الخاص ليثني الشركات عن تسريح الموظفين.

وجاء أحدث إجراء لمعالجة تداعيات تفشي فايروس كورونا المستجد بعد حزمة تحفيز طارئة تم الإعلان عنها الشهر الماضي لدعم الاقتصاد.

> الحكومة تتحمل نسبة 60 في المئة من أجور الموظفين بقيمة إجمالية تصل إلى 2.39 مليار دولار

وينص الأمر الحكومي على أنه "يحق لصاحب العمل بدلا من إنهاء عقد العامل السعودي أن يتقدم للتأمينات الاجتماعية بطلب صرف تعويض شهري للعاملين لديه بنسبة 60 في المئة من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، بقيمة إجمالية تصل إلى 2.39 مليار دولار.

وسبق وأعلن وزير المالية محمد الجدعان، الشهر الماضي، عن تخصيص مساعدة للشركات بنحو 18.6 مليار دولار يتم تخصيصها لمساعدة الشركات مع إجراءات تشمل إعفاءات وتأجيل بعض الرسوم والضرائب الحكومية.

وأكد الوزير أن الأمر الحكومي يأتي في سياق التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 على منشآت القطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات، التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين، والحد من التداعيات الاقتصادية على سوق العمل، وتوفير دخل بديل لمن يفقد عمله.

وأوضح وزير المالية أن "آلية الدعم ستكون بموجب الشروط المنصوص عليها في نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، حيث تغطي نسبة 100 في المئة من العاملين في المنشآت التي لديها 5 عمال أو أقل، وتصل حتى 70 في المئة من العاملين في المنشآت التي يتجاوز عدد العاملين فيها 5 عمال، مع إعفاء صاحب الشركة من الالتزام بدفع الأجر الشهري للمستفيدين، ولا يحق للمنشأة إلزام العامل بالعمل خلال فترة صرف التعويض".

وتشمل الخطة التحفيزية حوالي مليون ومئتي ألف عامل ويبدأ التقديم على التعويض خلال شهر أبريل الحالي، فيما يكون الصرف اعتبارا من أول يوم عمل في شهر مايو المقبل لتغطية أجر شهر أبريل، وذلك للعاملين في جميع شركات القطاع الخاص التي تعذر عليها دفع أجور العاملين السعوديين لديها بسبب تداعيات فايروس كورونا.

وأشار الوزير إلى أن "المستفيدين من نظام التعطل عن العمل من الموظفين وفق الأمر الحكومي، يسري بشأنهم أيضا ما أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي من حزمة الإجراءات الاحترازية لمواجهة آثار جائحة كورونا للحد من التأثير على الأنشطة الاقتصادية، ومنها تأجيل الأقساط المستحقة للمنتجات التمويلية دون تكلفة أو رسوم إضافية لمدة ثلاثة أشهر".

وكانت الحكومة قد فوّضت لجنة من عدة جهات بوضع ضوابط ومعايير لاستفادة منشآت القطاع الخاص من هذه الإجراءات والرفع بمقترح تمديد المدة بما يتجاوز ثلاثة أشهر للمنشآت الأكثر تأثرا وحسب تطورات الأزمة.

وأقرت إجراءات وتسهيلات عديدة تشمل إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة على القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، إضافة إلى برنامج الدعم من مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف والمؤسسات المالية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 13.3 مليار دولار في المرحلة الحالية.

محمد الجدعان

الأمر الحكومي يأتي في سياق التخفيف من آثار كورونا الاقتصادية

وأكد رئيس مجلس الغرف السعودية عبدالرحمان الزامل أن ما تقدمه الحكومة في ظل هذه الأزمة يعد عملا تاريخيا من حيث شمولية ونوعية الدعم، وأن قطاع الأعمال يقدر عاليا هذا الدعم وهذا التفاعل الذي سيكون له بالغ الأثر في تجاوز تداعيات وباء كورونا واستمرار القطاع الخاص كأحد أهم أذرع الاقتصاد المحلي. وكانت الحكومة السعودية قد أعلنت أيضا عن إجراءات تحفيز عاجلة بقيمة 18.67 مليار دولار، ليصل إجمالي الدعم الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فايروس كورونا، إلى أكثر من 32 مليار دولار.

وشددت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، على استعدادها لتقديم جميع وسائل الدعم اللازمة للحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي وتمكينه من دعم وتمويل مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقالت إنها سوف تواصل متابعة تأثير انتشار الوباء عالميا على الأسواق المالية والاقتصاد. وأكدت استعدادها لمساعدة المصارف في التركيز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائها وتلبية احتياجاتهم التمويلية في الظروف الراهنة.

وأصدرت ساما توجيهات بمراجعة وإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية سواء للزبائن الحاليين أو الجدد، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة حاليا نتيجة الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية.

وتتضمن التسهيلات إرجاع أي رسوم تحويل للعملة الأجنبية المفروضة من المصارف على الزبائن الراغبين في إلغائها أو الذين قاموا بإلغاء الحجوزات المرتبطة بالسفر، التي تم القيام بها باستخدام البطاقات الائتمانية أو البطاقات المربوطة بحساباتهم الجارية أو البطاقات مسبقة الدفع.

الكويت تستأنف إنتاج النفط من المنطقة المقسومة مع السعودية

زيادة بنحو 3.5 مليون برميل يوميا من النفط بدءا من أبريل

بعث تقدم محادثات النفط بين دول منظمة أوبك+ ارتياحا في الأوساط الاقتصادية الكويتية التي رحبت بدعوة الرياض إلى المشاركة في المحادثات وأعلنت عن استئنافها لإنتاج النفط من المنطقة المقسومة بينهما بعد تسوية كافة الخلافات السابقة.

الكويت - استأنفت الكويت نشاط تصدير شحنات الخام من المنطقة المقسومة مع السعودية بعد توقف دام خمس سنوات ويأتي ذلك في وقت تقترب فيه منظمة البلدان المصدرة للنفط ومجموعة من المستقلين في تحالف أوبك+ من إعادة المحادثات بخصوص أعادة التوازن إلى أسواق النفط العالمية.

خالد الفاضل

نؤيد الدعوة لاجتماع أوبك+ لكبح إمدادات النفط وتهاوي الأسعار

وقال وزير النفط الكويتي خالد الفاضل الجمعة إن بلاده تؤيد دعوة السعودية لعقد اجتماع بين أوبك والمنتجين من خارجها أوبك+، لكبح إمدادات النفط العالمية ووقف تراجع الأسعار.

ويأتي ذلك بالتزامن مع إعلان وكالة الإعلام الروسية نقلا عن وزارة النفط في أذربيجان، غير العضو في أوبك، أنه من المزمع عقد اجتماع أوبك+ في السادس من أبريل وسيكون عبر دائرة تلفزيونية.

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية لوزير النفط خالد الفاضل قوله "تم استئناف تصدير شحنات الخام من المنطقة المقسومة مع السعودية للمرة الأولى بعد توقف لخمس سنوات".

وأضاف أن "الشحنة، البالغ حجمها نحو مليون برميل، والتي سيتم تحميلها على متن ناقلة كويتية يومي السبت والأحد، ستُصدر إلى آسيا".

وتابع "هذه الشحنة تعد أولى ثمار اتفاق إعادة الإنتاج بالمنطقة المقسومة بين البلدين تتبعها في الأيام المقبلة أول شحنة يتم إنتاجها من حقل الوفرة المشترك تماشيا مع توجه دولة الكويت لزيادة إنتاج النفط بعد انقضاء اتفاق أوبك+ في 31 مارس الماضي"، في إشارة إلى اتفاق سابق بين مصدري النفط لخفض إمدادات النفط العالمية.

وفشلت السعودية وروسيا في تجديد الاتفاق خلال اجتماع عُقد في مارس ممّا أدى إلى تراجع أسعار النفط بنحو خمسين في المئة ليسجل خام برنت أقل من 30 دولارا للبرميل.

واتفقت الكويت والسعودية، العضوان في أوبك، في نهاية العام الماضي على إنهاء خلاف مستمر منذ خمسة أعوام بشأن المنطقة المقسومة ممّا يتيح استئناف الإنتاج في حقلين يشترك البلدان في تشغيلهما ويستطيعان ضخ ما يصل إلى 0.5 في المئة من إمدادات النفط العالمية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسيمة عن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية قوله "إن الكويت ستزيد إنتاج النفط في أبريل حتى يصل إلى حوالي 3.15 برميل يوميا".

وذكرت الوكالة أن الزيادة في الإنتاج ستأتي من المنطقة المحايدة، وهي منطقة على الحدود مع السعودية يتشارك البلدان في إنتاج الخام منها.

وكانت السعودية والكويت، وهما عضوان في منظمة أوبك، قد اتفقتا العام الماضي على إنهاء نزاع استمر خمس سنوات حول المنطقة المحايدة المعروفة أيضا باسم المنطقة المقسومة.

وكان مسؤول في شركة نفط الخليج الكويتية توقع أن يصل إنتاج حقلي الخفجي والوفرة في المنطقة المقسومة إلى 320 ألف برميل يوميا بنهاية هذا العام.

وأكد وزير النفط خالد الفاضل "أن تصدير هذه الشحنة يأتي تتويجا لجهود العاملين في القطاع النفطي والمسؤولين بحكومة دولة الكويت على السنوات الماضية لإعادة الإنتاج في المنطقة المقسومة مع السعودية".

وأوضح أن هذه الشحنة تعد أولى ثمار اتفاق إعادة الإنتاج بالمنطقة المقسومة بين البلدين وتتبعها في الأيام المقبلة أول شحنة يتم إنتاجها من حقل الوفرة المشترك تماشيا مع توجه الكويت في زيادة الإنتاج بعد انقضاء اتفاق أوبك+ في 31 مارس الماضي.

وشدد الفاضل على تأييد الكويت لدعوة السعودية إلى عقد اجتماع طارئ لمنتجي النفط بهدف إعادة الاستقرار إلى الأسواق وأكد على ترحيبه بفكرة انضمام المزيد من الدول من خارج أوبك إلى أي اتفاق قادم.

وكان وزير الخارجية الكويتي احمد الناصر محمد الصباح ووزير الطاقة السعودي عبدالعزيز بن سلمان وقعا في 24 ديسمبر الماضي اتفاقية ملحقة حول تقسيم المنطقة المحايدة واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المقسومة بين البلدين.

كما وقع وزير النفط الكويتي ووزير الطاقة السعودي مذكرة تفاهم تتعلق بإجراءات استئناف الإنتاج النفطي من الجانبين.

وكان البلدان أوقفا الإنتاج من حقلي الوفرة والخفجي، البالغة طاقتهما حوالي 500 ألف برميل يوميا، في 2014 و2015 على الترتيب.

وتغطي المنطقة المقسومة مساحة 5770 كيلومترا مربعا على الحدود بين السعودية والكويت، حيث لم يشملها ترسيم الحدود بين البلدين في 1922.

واتفق الجانبان سابقا على أن ترعى شركة "أرامكو" السعودية مصالح السعودية في المنطقة خارج 6 أميال بحرية من المنطقة المغمورة المقسومة، فيما ترعى الشركة الكويتية لنفط الخليج مصالح الكويت في المنطقة المقسومة والمنطقة المغمورة المقسومة.

إعادة توازنات إمدادات النفط